



دراسة وتحليل العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي ومدى مساهمته

في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق (1997-2012)

م.م. محمد حسن عودة

جامعة البصرة / كلية الإدارة والاقتصاد

المستخلص

بالرغم من الحروب والمغامرات وعدم الاستقرار الأمني والاقتصادي والسياسي، إلا أن الموارد الطبيعية وفيرة، وعوامل الموقع الجغرافي الاستراتيجي والتاريخي الثقافي والحضاري، تمنح العراق إمكانات هائلة للنمو والتنمية الاقتصادية.

لقد كان لحرب عام 2003 أثر سلبي كبير على ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي في جوانبه الإنتاجية والخدمية، حيث دمرت الحروب الثلاث البنى التحتية المتمثلة بمصادر الطاقة والطرق والمواصلات وتدمير القطاعات الإنتاجية والخدمية، هذه الأسباب دفعت بالاقتصاد العراقي إلى إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي السريع، أي سياسة الباب المفتوح وصولاً إلى تحقيق مستويات مرتفعة من النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لإصلاح ما دمرته الحروب الثلاث والنهج الاشتراكي المتبع من قبل النظام السابق للوصول إلى مستوى مقبول من الرفاهية الاقتصادية من خلال زيادة فرص العمل وتقليص حجم البطالة والفقر.

وأخيراً يمكن القول أن الانفتاح الاقتصادي يحظى بمزايا محفزة للنمو الاقتصادي وداعمة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية. إلا أن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في العراق أدى إلى عواقب وخيمة على القيم الاجتماعية وهذه العواقب كانت بمثابة قنبلة في وجه جهود التنمية الاقتصادية المنشودة، فأخذت مسألة التمايزات الاجتماعية في تزايد وإهدار لقيم العمل المنتج تتسع وتفشت ثقافة الاستهلاك والخمول والالتكأ على الغير. إلا أنه مع ذلك فإن سياسة الانفتاح شر لا بد منه في ظل ظروف العراق الاقتصادية والسياسية الراهنة.

Abstract :

In spite of the long decades of wars , adventures and security , economic and political instability , the natural resources are luxurious in Iraq .Also , the strategic geographical position and the cultural ,historical and civilized state give Iraq massive abilities to economic growth and development . The war of 2003 has had a passive effect on what have remained of Iraqi economic elements in its productive and service sides where the three wars have destroyed the infrastructures represented by energy sources, channels of communication and productive and service sectors . These reasons make the Iraqi economics following the economic openness policy (i.e. the open door) to achieve high level of economic growth and contract direct foreign investment to repair what have been destroyed by wars and socialist path of previous system to reach an accepted level of economic prosperity through increasing work chances and contracting the size of unemployment and poverty . Finally , it is possible to say that economic openness have a motivated characteristic for economic growth and supported attracting characteristics for foreign investment . But the application of this policy in Iraq have led to adverse consequences on social values where these consequences are as a bomb in the face of economic development efforts , so the problem of social differentiation has increased and the produced work has wasted in addition to the prevalence of consumption sluggishness and reliance culture . Although this policy is considered as a necessary evil in these political and economic conditions in Iraq .



المقدمة:

شهد القرن الماضي صراعاً بين نظامين وأدت النتيجة إلى انفراد النظام الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بزعامة العالم وفرض أسلوبها الاقتصادي عليها، أثر انهيار المنظومة الاشتراكية بزعامة الاقتصاد السوفيتي في بداية التسعينات من القرن العشرين .

وبعد سقوط النظام العراقي السابق عام 2003، بدأ العراق بتطبيق سياسات برامج التحول نحو اقتصاد السوق من أجل إعادة الحياة للاقتصاد العراقي الذي عانى من مختلف الاختلالات والتشوهات الهيكلية وانخفاض معدلات النمو بسبب سياسات النظام السابق الخاطئة ، بالإضافة إلى الحروب الثلاثة والمغامرات العسكرية والحصار الاقتصادي وارتفاع حجم المديونية والفساد الإداري والبطالة والفقر وتدمير البنية التحتية.

لذلك كان على العراق الانفتاح على العالم الخارجي ، إلا أن هذا الانفتاح كان بإرادة خارجية وبشكل سريع وليس تدريجي، مما جعل العراق يعتمد على تصدير النفط فقط أي أصبح اقتصاداً ربيعياً . وبموجب سياسة الانفتاح تغير التوجه المالي للدولة من النهج الاشتراكي إلى الرأسمالي والاقتصاد الحر .

أي اقترنت سياسة الانفتاح للاقتصاد العراقي بعد عام 2003 سياسياً بالاتجاه إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان والصين كشريك رئيس للعراق والاتجاه إلى إضعاف العلاقات مع الاتحاد السوفيتي والقوى الاشتراكية الأخرى ، وخلال هذه المرحلة انتقل العراق إلى التعددية الحزبية.

و كما هو معلوم منذ الربع الأخير من القرن الماضي بحاجة إلى إعادة بناء البنى التحتية وإعمار ما دمرته الحروب الثلاث والحصار الاقتصادي وإنعاش القطاعات الإنتاجية والخدمية وكذلك تحديث وإعادة بناء الكهرباء والماء والخدمات فضلاً عن المديونية والتعويضات التي يدفعها العراق ، ناهيك عن عدم كفاية الإدخارات في عملية البناء والإعمار، لذلك بقي أمام خيار واحد وهو اللجوء والاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتنمية القطاعات الإنتاجية والخدمية وتحسين مستوى رفاهية الفرد العراقي وذلك من خلال القضاء على الفقر والبطالة.

مشكلة البحث:

عانى الاقتصاد العراقي منذ ثمانينات القرن الماضي حتى عام 2003 من تشوهات اقتصادية واجتماعية الأمر الذي دفع بالحكومات العراقية إلى تبني سياسة التحول نحو اقتصاد السوق ، أي إتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وذلك لتحقيق معدلات نمو مرتفعة وكونها سياسة داعمة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك لتجاوز التشوهات التي يعاني منها العراق وكل ذلك يأتي ضمن إطار تحقيق وبلوغ الرفاهية للمواطنين .

أهمية البحث:

تأتي أهمية الانفتاح الاقتصادي كونه أداة لتحقيق النمو وداعمة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لأنها أداة تمويلية مهمة يحتاجها العراق في ظل الاختلالات الهيكلية والحاجة إلى إعادة البناء والإعمار .



هدف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على آثار الانفتاح الاقتصادي وهل هو قادر على تحقيق معدلات نمو مرتفعة من جانب ، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وإسهامها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر .

فرضية البحث:

الانفتاح الاقتصادي ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق .

هيكلية البحث:

تناولت هذه الدراسة المحاور التالية :

أولاً: مفهوم الانفتاح الاقتصادي.

ثانياً: مؤشرات الانفتاح الاقتصادي.

ثالثاً: العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي.

رابعاً: العلاقة بين الانفتاح والاستثمار الأجنبي المباشر .

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات.

أولاً: مفهوم الانفتاح الاقتصادي :

إن مفهوم الانفتاح الاقتصادي يرتبط بشكل أو بآخر بسياسة الحرية الاقتصادية (دعه يعمل، دعه يمر) والذي ظهر في العصور الوسطى ، حيث كانت تفرض قيوداً على التجارة. من هنا يتبادر للذهن أن الانفتاح الاقتصادي يحمل في طياته الأفكار الخاصة بالحرية الاقتصادية والتجارية وتخفيف القيود على الاستثمارات الداخلية وكذلك الاستثمارات الأجنبية.

والجدير بالذكر أن لتمويل التنمية فإن الدول تواجه خيارات ليست سهلة ، فتدفقات الأموال تأتي من مصادر محدودة هي المؤسسات الدولية التي تضع شروطاً قد تكون صعبة التنفيذ، أو الحكومات الأجنبية أو القطاع الخاص ، من خلال الاستثمارات الخارجية وتحويلات العاملين في الخارج ، وباستثناء القروض والمنح من الحكومات الأجنبية التي تعطى في كثير من الحالات لأسباب سياسية ، فإن الدول تجد نفسها أمام امتحان صعب لاقتصادها قبل تمكنها من جذب أموال المؤسسات الدولية أو القطاع الخاص ، فهذه المؤسسات تطلب تنفيذ إصلاحات اقتصادية قد تكون قاسية في بعض الحالات كشرط للإقراض ، في حين أنه كي تتمكن الدول من جذب الاستثمارات الخاصة والتحويلات فإن اقتصادها يجب أن يكون في وضع مقبول حسب المعايير الدولية ، وإذا عدنا إلى نقطة البداية نجد أن هذه المعايير أصبحت أحادية أو بمعنى آخر فإنه لا مفر من الانفتاح الاقتصادي لتحسين أداء القطاعات المختلفة وبالتالي جذب الأموال من الخارج .

يعد الانفتاح الاقتصادي عاملاً مهماً في تحسين وتوزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة مما يزيد من كمية الإنتاج وكفاءته كما يسهم في حدوث اقتصاديات الحجم الكبير في الإنتاج لأن توسيع السوق من خلال التجارة لا بد أن يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج وبالتالي سوف يكون له مردوداً إيجابياً على النمو ورفاه البشر^(١).



وتجدر الإشارة إلى أن العولمة تعني زيادة الانفتاح على قوى السوق والمنافسة الدولية وإنهاء عمليات تدخل الدولة ووضع التدابير للقضاء على الاختلالات المالية في الاقتصاد الكلي.

إن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي ليس هدفاً في حد ذاته وإنما وسيلة من وسائل تحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة ، ومن أجل ذلك عمدت كثير من الدول إلى العمل نحو الارتقاء بأداء اقتصاداتها المحلية.

تعددت الآراء حول إيجاد مفهوم شامل للانفتاح الاقتصادي إلا أن المفهوم الأكثر شمولية هو تعريف صندوق النقد الدولي للانفتاح الاقتصادي والذي عرّفه بأنه تحرير القطاع الخارجي الذي يتكون من ميزان المعاملات التجارية الجارية وميزان المعاملات الرأسمالية ، أي الانفتاح على تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال من وإلى الخارج من كافة القيود والعقبات، والتي تتمثل في الضرائب الجمركية والقيود الكمية والإدارية والفنية⁽²⁾.

أما من وجهة نظر الباحث فإن الانفتاح الاقتصادي هي تلك الإجراءات والسياسات الاقتصادية الهادفة إلى تنظيم حركة التجارة وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للمساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية وتستخدم التكنولوجيا الحديثة للعمل على زيادة الإنتاج القومي.

ثانياً: مؤشرات الانفتاح الاقتصادي :

يعتبر مقياس الانفتاح الاقتصادي إحدى مقاييس التبعية الاقتصادية ذات الصلة الوثيقة بالتخلف، ويقصد بالتبعية من هذا المنظور، بأنها العلاقة بين اقتصادين أحدهما مسيطر والآخر تابع، أو تعبيراً عن مجموعة من البناءات أو التكوينات الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم أهداف السيطرة الرأسمالية، أي إلحاق دول العالم الثالث بالنظام الرأسمالي العالمي، وهيمنة دول المركز الرأسمالي. ومعها الشركات المتعددة الجنسية على مصير الدول النامية⁽³⁾.

وفي هذه الدراسة سوف نستعرض ثلاث مؤشرات لقياس الانفتاح الاقتصادي.

1. مؤشر نسبة الاستيرادات إلى الناتج الوطني (المحلي) الإجمالي.

يعد هذا المؤشر ذا دلالة مهمة فيما يتعلق بمدى اعتماد الدولة على الخارج في مقابله الطلب المحلي من السلع والمنتجات، وتمثل نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً يعكس درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي، وقد اعتبر اقتصاد الدولة منفطحاً للخارج إذا شكلت الاستيرادات نسبة تزيد عن 20% من الناتج المحلي الإجمالي، ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة التالية⁽⁴⁾ :

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي (M)} \times \frac{\text{الاستيرادات}}{\text{GDP}} \times 100\%$$

إن ارتفاع نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي لدولة ما قد لا يكون في حد ذاته دلالة قوية على مدى تبعية تلك الدولة، فقد يكون لمجموعة من الدول النسبة المرتفعة نفسها، ومع ذلك يتمتع بعضها بالاستقلال بينما تعاني الدول الأخرى من التبعية، والسبب في ذلك مدى التكامل الداخلي للاقتصاد الوطني ونوعية الاستيرادات وما إذا كانت تساهم في بناء القاعدة الإنتاجية لم تغذي النهج الاستهلاكي ، يضاف إلى ذلك مدى قدرة الدولة على الوفاء بقيمة الاستيرادات .إن نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي تدل على مدى اعتماد الدولة في إنتاجها المحلي على الاستيرادات سواء كانت هذه سلعاً رأسمالية أم



وسيلة أي سلعة تسد احتياجات الإنتاج أم ذلك الجزء من الاستيرادات الذي يتمثل بالسلع الاستهلاكية، فهو مؤشر له دلالاته الهامة في إلقاء الضوء على مدى إمكانية إنتاج بدائل محلية للسلع الاستهلاكية المستوردة من الخارج.

فمن الواضح أن ارتفاع أو انخفاض نسبة قيمة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي، إنما يعكس مدى زيادة أو تقليل الاعتماد على التجارة الخارجية في سد احتياجات الاستهلاك والإنتاج⁽⁵⁾.

وبتحليل هذه النسبة فإننا نجد نسبة قيمة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي في حالة تذبذب حيث شهدت ارتفاعاً خلال المدة (1997-2001)، إذ كانت النسبة 36% عام 1997، ثم ارتفعت إلى (52.1) عام 2001، ثم انخفضت إلى (37%) عام 2002، أما المدة (2003-2012) شهدت انخفاضاً حيث انخفضت هذه النسبة من 65% عام (2003) إلى (25.5%) عام 2012 كما في الجدول (1).

وأخيراً يمكن القول أن المضي بسياسة حرية الاستيراد ستعمل على تدهور المنتج المحلي وخاصة في ظل سياسة الإغراق التي باتت المعلم المتميز للنشاط التجاري الغذائي في العراق، إلى الدرجة التي عد فيها العراق الآن من أكبر بلدان المنطقة من حيث حجم الاستيرادات سواء من المواد الغذائية أو السلع ذات المناشئ الرديئة، الأمر الذي جعل معدلات التبادل التجاري (باستثناء النفط الخام) تسير في غير صالح العراق، وهو ما سيشكل قيداً على معدلات الأداء الاقتصادي في الداخل في المستقبل المنظور، كما من غير المتوقع أن يتم العمل بنظام التعرفة الجمركية إلا بالحدود التي تسمح بها التزامات العراق مع صندوق النقد والبنك الدوليين، مع العلم بأن هناك تقاطعاً واضحاً بين هذا القطاع وضرورات تحفيز الاستثمار الأجنبي⁽⁶⁾.

2. مؤشر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي.

تستمد كثير من الدول نسبة كبيرة من دخلها القومي من إنتاج سلعة أولية تصديرية واحدة أو عدد قليل جداً من السلع، حيث أن ارتفاع نسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي إلى (25%) فأكثر تعد مؤشراً للانفتاح الاقتصادي، ويمكن حساب هذا المؤشر وفقاً للمعادلة التالية⁽⁷⁾:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} \times \frac{\text{الصادرات (X)}}{100\%}$$

إن الدول العربية تعاني من خطورة هذا الانفتاح بسبب تركيزها على تصدير سلعة واحدة فقط وهي النفط وبعض الخامات الأخرى، مما يعرض إيرادات هذه البلدان المنتجة للنفط لتقلبات كبيرة بسبب تغلب أسعار السلع في الأسواق العالمية، كما أن إنتاج وتصدير المواد الأولية يحرم البلدان المصدرة للقيمة المضافة التي ينالها فيما لو أجريت عليها عمليات تحويلية، أي أن تصدير المواد الأولية يجعل مخاطر التبعية أشد وطأة في حين تنوع الصادرات يجعل الإيرادات أقل عرضة للتقلبات الشديدة في الأسواق العالمية وذلك بتوزيع المخاطر على عدد كبير من السلع المصدرة.

يعاني الاقتصاد العراقي منذ فترة طويلة من اختلال حاد في التوازن الاقتصادي الخارجي، وذلك من خلال تشوه الميزان التجاري بتضخم عوائد الصادرات النفطية على الصادرات الكلية، وتنامي حاله الفائض في الميزان التجاري وميزان المدفوعات (متضمناً صادرات النفط) وتفاقم حالة العجز (باستثناء صادرات



النفط)، ويشير هذا الوضع إلى حقيقة تتمثل في وجود فجوة ما بين الطلب الكلي والعرض الكلي ، مما أضر اللجوء إلى الاستيراد وذلك بسبب ضيق القاعدة الإنتاجية وعدم مرونتها إضافة إلى حالة عدم الاستقرار⁽⁸⁾.

إن المؤشرات التي تعكسها أقيام الصادرات والاستيرادات وما تمثله نسبتها المرتفعة إلى الناتج المحلي الإجمالي وكما في الجدول (1) تتسجم مع ربيعة الاقتصاد العراقي.

يبدو أنه كلما كانت قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي كبيرة كان هذا دليلاً على أهمية الطلب العالمي على منتجات الدولة وأثره المباشر على تطوير اقتصادها القومي، وتعبير آخر فإن هذا دليل على أهمية العالم الخارجي في الاقتصاد القومي، وعليه فإن أي اضطراب في حجم هذا الطلب إنما يؤثر بصورة مباشرة على حجم الصادرات وبالتالي على حجم الاستيرادات ثم على الاقتصاد القومي عموماً ما لم تؤخذ بنظر الاعتبار ويتم الاحتياط لحدوثها⁽⁹⁾.

وكما ملاحظ في الجدول (1) فإن نسبة قيمة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي أخذت بالتزايد خلال المدة (1997-2000)، إذ كانت النسبة 62.2% عام 1997، ارتفعت إلى (72%) عام 2000، وجاء هذا الارتفاع بسبب تطبيق مذكرة التفاهم عام 1997 (النفط مقابل الغذاء والدواء) التي سمحت للعراق ببيع جزء من نفطه عبر الأمم المتحدة لاستيراد الغذاء والدواء، وكذلك أخذت بالتزايد أيضاً خلال المدة (2003-2008)، إذ كانت هذه النسبة (66%) عام 2003 ثم ارتفعت إلى (100%) عام 2008 ثم أخذت بالهبوط وصولاً إلى (48%) عام 2012 وذلك بسبب تأثيرات الأزمة المالية وعدم قدرة العراق على زيادة الإنتاج النفطي لأغراض التصدير.

إن ارتفاع معدل نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ يصل معدل هذا الانفتاح إلى (131%) عام 2003 ثم إلى (123%) عام 2008 هذا الارتفاع نتيجة لغياب التنويع الاقتصادي وبسبب إهمال السياسات الاقتصادية للنظام السابق لسياسات التنويع الاقتصادي والاعتماد على ثروة النفط.

3. مؤشر التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي.

أدى الانفتاح الاقتصادي إلى تسارع معدلات النمو الاقتصادي ، من خلال مساهمة التجارة الخارجية في هيكل الاقتصاد، وتزايد حجم الاستثمارات الأجنبية.

كما أدى الانفتاح الاقتصادي إلى تغير نمط المعيشة للأسرة حيث برزت الحاجة لاستهلاك سلع وخدمات لم تكن معروفة من قبل.

إن ارتفاع نسبة هذا المؤشر إلى (45%) فأكثر مؤشراً على درجة الانفتاح الاقتصادي، ويمكن حساب هذا المؤشر حسب المعادلة التالية⁽¹⁰⁾:

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي GDP} \times \frac{\text{الصادرات (X) + الاستيرادات (M)}}{100\%}$$

تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع نسبة هذا المؤشر في دولة ما ليس دليلاً على التبعية الاقتصادية، فمثلاً اليابان تشهد دائماً ارتفاع نسبة هذا المؤشر، لذلك ليس من المعقول اعتبار اليابان من الدول التابعة اقتصادياً، إلا أن هذا القول يمكن أن ينطبق على الدول النامية.



بعد عام 1990 ازدادت الأمور سوءاً إذ أعقبتها حرب الخليج الثانية والعقوبات الاقتصادية الدولية (الحصار الاقتصادي) فكانت النتيجة التدهور الشامل لكل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولأن التجارة الخارجية جزءاً من الحياة الاقتصادية مما يجعل مؤشراتنا تنخفض بشكل كبير جداً وبمعدلات سالبة، إلا أنه بعد تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ظهر تحسن نسبي في مجال التجارة الخارجية، إذ عاد العراق إلى تصدير النفط وزيادة وارداته من المواد الغذائية والأدوية مع بعض المواد الأخرى، ضمن إطار برنامج النفط مقابل الغذاء الموقع بين العراق والأمم المتحدة مما أظهر تحسناً في مؤشر الانفتاح الاقتصادي إذ بلغ كمتوسط للمدة (1997-2002) نحو (109.2%)، ومع دخول قوات التحالف للعراق عام 2003 وتدمير البنية التحتية وغياب الأمن والاستقرار وتراجع مؤشرات الأداء الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدمية سعت الحكومة إلى زيادة الواردات لتقليل الآثار السلبية عن كاهل المواطن العراقي مع زيادة الصادرات النفطية أي تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي السريع، وكان الدافع الأول من وراء ذلك هو تحسين مستوى المعيشة للمواطن العراقي ومن ثم بلوغ مستوى من الرفاهية الاقتصادية.

حيث ارتفع مؤشر الانفتاح الاقتصادي عام (2003) إلى (131%)، وفي عام 2007 ونتيجة لزيادة العمليات المسلحة والإرهاب وتعرض الأنابيب النفطية للتدمير فضلاً عن انتشار العنف انخفض مؤشر الانفتاح الاقتصادي ليصل إلى (66%)، وبعد أن تمكنت الدولة في عام 2008 من الحد من العمليات الإرهابية الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مؤشر الانفتاح الاقتصادي ليصل إلى (123%) ثم أخذ بالانخفاض وصولاً إلى (73.4%) عام 2012 كما في الجدول (1).

وعليه يمكن القول أن تنشيط التجارة الخارجية والتي تعني توفير السلع والخدمات والمواد بصورة كبيرة تؤدي إلى انخفاض الأسعار والذي ينعكس في نهاية المطاف إلى تحسن المستوى المعاشي وزيادة الرفاهية.

جدول (1) مؤشر الانفتاح الاقتصادي (التجاري) للمدة (1997-2012)

السنة	(1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP مليون دينار	(2) الصادرات مليون دينار (X)	(3) الاستيرادات مليون دينار (M)	(4) مؤشر الصادرات X GDP %	(5) مؤشر الاستيرادات M GDP %	(6) مؤشر التجارة الخارجية X+M GDP %
1997	15093144	9392629.2	5417251.7	62.2	36	98.1
1998	17125847.5	12033036	8077644	70.3	47.2	117.4
1999	34464012.6	25768124	17940072.8	75	52.1	127
2000	50213699.9	36173218	21246598	72	42.3	114.3
2001	41314568.5	24830280.9	21512208	60.1	52.1	112.2
2002	41022927.4	20032243.4	15151876.8	49	37	86
2003	29585788.6	19526689.6	19231256	66	65	131
2004	53235358.7	25879383	30952241.9	49	58.1	107
2005	73533598.6	34881984	29442944	47.4	40	87.5
2006	95587954.8	45030275	27593562.5	47.1	29	76



66	21	45	23172163	50160530	111455813.4	2007
123	23	100	35994241.6	157026119.7	157026061.6	2008
67	32	35.3	41283450	46133100	130642187	2009
66	28	38.2	43673760	60563880	158521511.5	2010
67	22.5	44.1	47539440	93225600	211309950.6	2011
73.4	25.5	48	58480730	109847694	229414612.5	2012

المصدر:

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية (1997-2012).

2. العمود (4) و (5) و (6) من استخراج الباحث.

ثالثاً: العلاقة بين الانفتاح والنمو الاقتصادي.

قبل التعرض إلى مفاهيم النمو الاقتصادي كان لا بد أولاً من التمييز بين مفهومين النمو والتنمية الاقتصادية، ونظراً لإمكانية الخلط بينهما، فالتنمية الاقتصادية هي ظاهرة من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية المعقدة التكوين ذلك أنها تتضمن مجموعة من التغيرات الكمية والنوعية التي تطرأ على النظام الاقتصادي خلال مدة زمنية معينة مؤدية إلى تغيرات في الأهمية النسبية للأبنية الاقتصادية المختلفة والتي يتكون منها النظام الاقتصادي محولة هذا النظام من شكل تقليدي إلى نظام أكثر تقدماً⁽¹¹⁾.

أما ظاهرة النمو فهي عملية حدوث زيادة في أحد المتغيرات الاقتصادية كالدخل القومي أو متوسط دخل الفرد، الناتج المحلي الإجمالي، دون اتخاذ أي إجراءات معتمدة أو موجهة من شأنها أن تؤثر في الزيادة التي حدثت بشكل أو بآخر⁽¹²⁾.

ومنهم من يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو في الناتج المحلي الإجمالي بين فترتين.

أما المفهوم الآخر للنمو الاقتصادي ذهب على أنه ارتفاع معدل الدخل الفردي ويعرف معدل الدخل الفردي على أنه الناتج القومي الحقيقي مقسوماً على عدد السكان في الدولة، ويجدر بالذكر أن بعض الدول حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي، ولكن كثرة السكان في تلك الدول قللت من معدل الدخل الفردي كما في الصين⁽¹³⁾.

ويهتم النمو الاقتصادي بتزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة، وذلك مهماً كان مصدر هذا التوفير محلياً أو خارجياً وعليه يعتمد النمو على المؤشر GDP وعلى المستويين الوطني والفردي ويرتبط بالعوامل المباشرة والأكثر أهمية في هذا المؤشر (مثل الموارد البشرية ورؤوس الأموال والتحول التكنولوجي وحصيلة الصادرات والمنح والهبات) أي بكل ما يسهم في زيادة الناتج الحقيقي ومتوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، ويعد الأخير (أي هذا المتوسط) أكثر قبولاً للدلالة على أن هناك سلعاً وخدمات أكثر لكل فرد في مجتمع ما، أي أن النمو يتحقق ويتجسد في ارتفاع مستويات المعيشة⁽¹⁴⁾.

وقد تعدد مقاييس النمو الاقتصادي إلا أن أكثر المقاييس استخداماً هو⁽¹⁵⁾:

$$\text{معدل نمو السكان} - \text{معدل نمو الدخل القومي} = \text{معدل النمو الاقتصادي}$$

$$\text{RPG} - \text{RPNI} = \text{REG}$$



إن الأهداف من الانفتاح الاقتصادي هو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية معاً في الدول المتقدمة، أما الدول النامية كان الدافع الأول لسياسة الانفتاح هو تحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والرفاهية الاقتصادية.

وتجدر الإشارة أن العراق تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي السريع حيث شهد الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 حالة من الفوضى نتيجة لسياسة الإغراق السليبي، والذي تمثل بتدفق البضائع والسلع من أغلب المنافذ الحدودية للبلد ومن مختلف دول العالم والذي ترتب عليه آثار سلبية على واقع الاقتصاد الوطني والإنتاج المحلي خاصة في ظل القدرة التنافسية غير المتكافئة، وذلك بسبب أن السلع المستوردة تتميز بمزايا تنافسية كبيرة تتمثل في انخفاض تكاليف الإنتاج وجودة المنتج، وعلى الرغم من أن الانفتاح الاقتصادي حقق للاقتصاد العراقي معدلات مرتفعة بعد عام 2003، إلا أن تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي حملت معها عواقب وخيمة على أخلاق وتصرفات الناس بما فيهم الطبقة المخطوطة من المثقفين ورجال السلطة وأرباب العمل كما أن لهذه السياسة نتائج على الجانب الاقتصادي يكمن إجمالها بالآتي⁽¹⁶⁾:

- انتشار وتغلغل الفساد في المجتمع.
- انتشار السمسرة غير الشرعية والمضاربة والتهريب والرشوة والربا.
- أدت النقطتان أعلاه إلى تراكم الثروات لدى أفراد هذه الفئات.
- أدى الانفتاح الاقتصادي إلى فقد العامل ثقته بعمله وفي أداء الواجب الوظيفي.
- استغلال الأفراد والمدراء في الجهاز الحكومي والقطاع العام لمناصبهم في تحقيق مصالحهم الشخصية.
- انتشار الفساد لدى أرباب العمل في القطاع الخاص، حيث أقاموا علاقات غير شرعية مع موظفي الدولة للحصول على رخص الاستيراد والبناء عن طريق الرشاوى.
- التوسع في الاستهلاك والعزوف عن النشاط الإنتاجي أي أصبح الاقتصادي العراقي مجتمع ريعي.
- أدى الانفتاح الاقتصادي إلى تغير نمط المعيشة للأسرة حيث برزت الحاجة لاستهلاك السلع والخدمات لم تكن معروفة من قبل.
- تعاظم الفجوة وفقدان الثقة بين الحاكم والمحكومين.
- أدى الانفتاح الاقتصادي إلى هجرة العمالة والكفاءات سواء داخلية أو خارجية.

ويمكن القول أن تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في الدول النامية وفي العراق بالخصوص لم تجر معها إلا خيبة أمل وعواقب وخيمة على القيم الاجتماعية التي تحولت قنبلة في وجه جهود التنمية الاقتصادية المنشودة، فأخذت مسألة التمايزات الاجتماعية في التزايد، وإهدار لقيم العمل المنتج تتسع، وتفتشت ثقافة الاستهلاك والخمول والاكفاء على الغير، لكن ما عسانا أن نقول أن سياسة الانفتاح الاقتصادي شر لا بد منه.

هناك الكثير من الآليات التي يتم من خلالها التأثير المتبادل بين الانفتاح الاقتصادي (التجارة الخارجية) والنمو، فزيادة الصادرات من شأنها تعظيم من نمو الناتج المحلي الإجمالي ضمن متطابقة الناتج حسب الإنفاق، وكذلك نقص الواردات، كما أن تنامي الصناعات الموجهة للصادرات من شأنها تعظيم من فرص العمل وتعظيم الأجور، وبالتالي تعظم من نمو الناتج ضمن متطابقة الناتج حسب



الدخول، بالإضافة إلى أن تعاضم القيمة المضافة للقطاع الصناعي الموجهة للصادرات من شأنها أن تعظم نمو الناتج ضمن متطابقة القيمة المضافة، أضف إلى ذلك التأثيرات غير المباشرة بفعل التأثيرات على الإنتاجية (باعتبارها مصدراً رئيساً من مصادر النمو)، وعلى إعادة تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة، وغيرها من الآليات غير المباشرة⁽¹⁷⁾.

وأخيراً يمكن القول أن تحقيق الدولة لمعدلات نمو اقتصادية مضطرة تفوق النمو السكاني، يمكن أن تؤدي إلى زيادة في حجم تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ففي دراسة لشان وتان وصن عام 1997 (shan, Tian and sun) توصلت هذه الدراسة إلى أن النمو الاقتصادي السريع في الصين كان السبب في زيادة ثقة المستثمرين الأجانب للاستثمار في البلد المضيف (الصين)، وكلما ارتفعت هذه المعدلات ارتفعت فرص التقدم والتحسين في الاقتصاد القومي مما يؤدي في نهاية المطاف إلى جذب الاستثمارات الأجنبية لإشباع الحاجات والرغبات الجديدة التي سوف تتولد مع كل نمو في هذه المعدلات⁽¹⁸⁾.

إلا أنه في نفس الوقت يجب أن يتضمن الانفتاح الاقتصادي شروطاً داخلية تمكنه من تحقيق معدلات نمو موجبة ومضطربة منها⁽¹⁹⁾.

1. خلق بيئة مناسبة تقود إلى استثمار خاص منتج (إستراتيجية واضحة للاستثمار).
2. خلق مؤسسات ملائمة خاصة في مجال إدارة الأزمات.
3. ضمان قانوني للحريات المدنية والسياسية.
4. المشاركة الاجتماعية والتأمين الاجتماعي.
5. المحافظة على الاستقرار السياسي والاقتصادي.

يلاحظ في الجدول (2) بأن عام 1997 تميز بارتفاع معدل النمو الاقتصادي إلى (124.8%) بعد ما كان (5.9 -) عام 1996، ثم انخفض معدل النمو إلى (10.4%) عام 1998، لأن العراق لم يستطع طيلة هذه المدة (1997-2003) من زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاع النفطي، مما جعل معدل النمو الاقتصادي خلال هذه المدة يتراوح بين الارتفاع ثم الانخفاض ثم بمؤشرات سالبة، وكل ذلك كان نتيجة العقوبات الاقتصادية الدولية التي فرضت على العراق (الحصار الاقتصادي) للمدة (1991-2003) مما أثر بشكل كبير في الحياة الاقتصادية مما جعل مؤشراتنا تنخفض بشكل كبير جداً وبمعدلات سالبة.

وبعد دخول قوات التحالف العراق ازداد الناتج القومي للمدة (2004-2006) وبمؤشرات موجبة، في حين أن النمو الاقتصادي انخفض بمؤشرات موجبة من 77% عام (2004) إلى (27%) عام 2006 وذلك لمحدودية القدرة الإنتاجية للاقتصاد العراقي حيث لم يرتفع إنتاج النفط بعد عام 2003 إلى 2.5 مليون برميل يومياً وفي عام 2007 نتيجة للتدهور الأمني والسياسي انخفض معدل النمو السنوي للناتج القومي 17% عام 2007، بعدما كان 30% عام 2006، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى (14%) عام 2007، بعدما كان (27%) عام 2006، ومع تحسن الوضع الأمني بعد عام 2007 ارتفع معدل النمو السنوي للناتج القومي إلى (46.2%) عام 2008 كما ارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى (42.8%) عام 2008، ومع تأثيرات الأزمة المالية العالمية وتدهور الأسعار العالمية وخصوصاً انخفاض أسعار النفط الخام، حيث وصل معدل النمو السنوي للناتج القومي ومعدل النمو الاقتصادي إلى مؤشرات سالبة إذ بلغ (19 -) (22.6 -) عام 2009 على التوالي، ثم أخذ معدل النمو السنوي للناتج



القومي والنمو الاقتصادي بالانتعاش تدريجياً على الرغم من أنه متواضع في معدلاته بسبب ضعف القدرة الإنتاجية للقطاع النفطي وتأثره بالعمليات الإرهابية على الحقول النفطية والأنابيب النفطية المصدرة للنفط مما جعل هذا المعدل يصل إلى (32.2%) و (21%) عام 2012 على التوالي.

جدول (2) مؤشرات النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1997-2012)

(5) النمو الاقتصادي (4) - (2)	(4) معدل النمو السنوي للسكان	(3) عدد السكان بالمليون	(2) معدل النمو السنوي GNI	(1) الدخل القومي الإجمالي الناتج القومي GNI (مليون دينار)	السنوات
124.8	4.4	22.046	129.2	14895735.8	1997
10.4	3.0	22.702	13.4	16897265.5	1998
97.4	3.0	23.382	100.4	33860186.2	1999
44.4	3.0	24.086	47.4	49897180	2000
-21	3.0	24.813	- 18	41020010.2	2001
-5	3.0	25.565	-2	40319581.6	2002
-29.5	3.0	26.340	-26.5	29618507	2003
77	3.0	27.140	80	53311558.7	2004
47	3.0	27.963	40	74622598.6	2005
27	3.0	28.810	30	96902093.4	2006
14	3.0	29.682	17	113163014.7	2007
42.8	3.4	30.578	46.2	165421918.9	2008
-22.6	3.6	31.664	-19	134263454.0	2009
17.1	2.4	32.437	19.5	160383449.5	2010
21.7	2.4	33.227	24.1	199060340	2011
21	2.4	34.036	23.2	245186418.5	2012

المصدر

- العمود (1) و (3)

جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديريه الحسابات القومية (1997-2012) .

العمود (2) و (4) من استخراج الباحث بالاعتماد على المعادلة التالية :

حيث

$$R = \frac{X_t - X_0}{X_0} \cdot 100$$

حيث أن:

R: معدل النمو السنوي

X0: سنة الأساس

Xt: سنة المقارنة .

رابعاً: العلاقة بين الانفتاح الاقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر.

يتبادر للذهن أن الانفتاح هو عكس الانغلاق، أي أن الانفتاح في المجال الاقتصادي يشير إلى إباحة الاستثمار وبينما الانغلاق يشير إلى تقييد الاستثمار.



أي أن الانفتاح يشير إلى الحرية الاقتصادية وحرية التجارة وحرية حركة رأس المال وتخفيف القيود وإزالتها عن الاستثمارات الداخلية والاستثمارات الأجنبية. وعليه يمكن تعريف الاستثمار بأنه عملية تكوين رأس المال واستخدامه بهدف تحقيق الربح بشكل مباشر أو غير مباشر ولأجل قريب أو بعيد. أما الاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المنظمات الدولية فمن حيث وجهة نظر صندوق النقد الدولي فيعرف الاستثمار الأجنبي بأنه مباشر عند ما يمتلك المستثمر الأجنبي 15% أو أكثر من أسهم رأس المال إحدى مؤسسات الأعمال على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة⁽²⁰⁾.

أما منظمة التجارة العالمية فقد عرفت الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار الذي يحصل عندما يقوم مستثمر في بلد ما (البلد الأم) بامتلاك أصل أو موجود في بلد آخر (البلد المضيف) مع وجود النية في امتلاك ذلك الأصل. في حين عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اليونكتاد) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه توظيفات لأموال أجنبية (غير وطنيه) في موجودات رأسمالية ثابتة في دوله معينه ، وانه استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس منفعة لمستثمر في دوله أخرى، ويكون له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده الأجنبي أو من بلد الإقامة أيأ كان هذا المستثمر فرداً أم شركة أم مؤسسة⁽²¹⁾.

يعزى تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة للأسباب التالية⁽²²⁾.

1. الإصلاحات الاقتصادية (إعادة الهيكلة) في الدول النامية، والتي تهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار وتطبيق برامج الخصخصة ومضاعفة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وهذه تعتبر من العوامل الجاذبة للاستثمارات الأجنبية.

2. التكتلات الاقتصادية، وهذه التكتلات تتميز بأنها لديها سياسات تجارية واستثمارية موحدة تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء، وذلك قد يؤدي إلى فرض قيود على تدفق الاستثمار إلى الدول غير الأعضاء، وهذا دفع بالدول النامية إلى تبني سياسات جديدة ترمي إلى خلق مناخ استثماري مناسب من حيث إصدار قوانين تشجع على اجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال اهتمامها بمزايا الموقع وبتكلفة العمالة، ومنح الحوافز الاستثمارية.

لقد ارتبطت البدايات الأولى للاستثمار الأجنبي في العراق باكتشاف النفط عام 1927 فقد اعتمدت على الاستثمار الأجنبي في حينها على استخراج النفط وتسويقه، وتعمقت العلاقة بعد اتفاقية مناصفة أرباح النفط مع شركات النفط الأجنبية، وبعد إنشاء مجلس الإعمار بموجب القانون رقم 33 لسنة (1950) استعان العراق بالشركات الأجنبية لتنفيذ المشاريع التنموية من خلال إبرام العقود المباشرة.

إلا أنه في المدة (1927-2003) ظل العراق بعيداً عن ميدان الاستثمار الأجنبي وخاصة بعد تأميم النفط عام 1972 لما يقدمه هذا الاستثمار للاقتصاد العراقي من تمويل وتكنولوجيا، كان العراق أحوج ما يكون إليه، كما أن هذه السياسات أضاعت على العراق فرصة الاستثمار وتراكم رأس المال ولا سيما عندما أضاع فرصة استغلال الفوائض النقدية المتحققة في سبعينات القرن الماضي في الحروب والمغامرات السياسية التي أدت إلى تراكم الديون بدل الفوائض.



وبعد احتلال العراق عام 2003 من قبل قوات التحالف كان العراق بحاجة ماسة إلى الاستثمار الأجنبي بل أصبح واحداً من البلدان الأكثر حاجة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وللأسباب التالية⁽²³⁾:

1. الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق بعد حرب الخليج الثانية أي للمدة (1990-2003) أدى إلى انقطاع العراق عن التطور العلمي والتكنولوجي الذي شهده العالم في تلك المدة، مما تسبب في اتساع الفجوة التقنية بينه وبين العالم وإلى تقادم التقنية المستخدمة في القطاعات الإنتاجية والخدمية.
2. التدمير الهائل والواسع للبنى التحتية للاقتصاد العراقي ، حيث شمل هذا التدمير المؤسسات الإنتاجية والخدمية والثروات على حد سواء.
3. الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه الاقتصاد العراقي وهيمنة القطاع أ لاستخراجي على القطاعات الأخرى.

4. المديونية الكبيرة التي يرضخ لها الاقتصاد العراقي والتي تقارب (140) مليار دولار.
5. الحاجة الماسة والمتزايدة لرؤوس الأموال من أجل إعمار وبناء المشاريع الصناعية والخدمية.
6. ضعف المؤسسات المالية في توفير الأموال من أجل القيام بالأعمال والمشاريع.
7. ضعف وقلة رؤوس الأموال بسبب هجرة رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وضعف الإدخارات المحلية نتيجة الحروب والحصار الاقتصادي وسياسات النظام السابق التي كانت بعيدة عن تحقيق التنمية المنشودة والأهم من ذلك كله تدهور الأمن والاستقرار.

كل هذه الأسباب وغيرها دعت العراق إلى أن يسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية وخصوصاً وأن العراق يتمتع بإمكانات اقتصادية وطبيعية هائلة، ويمتلك العديد من المقومات الأساسية (المادية والبشرية والطبيعية) للنهوض بالواقع الاقتصادي، فالعراق يمتلك ثروات نفطية كبيرة جداً تسهم في بناء وتطوير الاقتصاد العراقي إذا ما أحسن استثمارها، وتقدر الثروة النفطية بـ (143) مليار برميل كاحتياطي مؤكد حسب تقرير وزارة النفط العراقية الصادر في سنة 2011، فضلاً عن الموقع الجغرافي المتميز الذي يطل على الخليج العربي، بحيث يسهل عملية التبادل التجاري ونقل البضائع والسلع إلى العراق من جهة ومن خلاله إلى الدول المجاورة والعالم من جهة أخرى.

بعد النمو الاقتصادي المؤشر الأساس لتقدم الدولة وتخلفها، وأن مفتاح النمو الاقتصادي لأي بلد يتمثل بالتقدم التكنولوجي والفني المخزون من رأس المال (الاستثمار) والذي يمكن من خلاله جلب المزيد من التكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى أن في بلد مثل العراق فإن رؤوس الأموال المحلية فيه لا تستطيع القيام بمهمة الاستثمار في هذه المرحلة بسبب الادخارات المحلية غير الكافية والناجمة عن انخفاض الدخل في العراق وبالتالي انخفاض نسبة الادخار منه، كما أن القطاع الخاص غير مؤهل للقيام بمشاريع ضخمة في البنى التحتية وتأهيل المشاريع والمصانع بسبب قلة الخبرة والتقنية ومحدودية رؤوس الأموال.

كما أن السبب الأكثر أهمية هو عدم توفر الخبرة الكافية والمخاطرة المحسوبة للمصارف العراقية وعدم ثقتها بالمستثمر العراقي لذا تعمل على تقييد إجراءات التمويل والاستثمار وتمارس إجراءات



للمصارف العراقية وعدم ثقتها بالمستثمر العراقي لذا تعمل على تقييد إجراءات التمويل والاستثمار وتمارس إجراءات مصرفية تقليدية تعطي أرباحاً سريعة بدون مخاطرة.

أمام هذه المعطيات سيكون الاستثمار الأجنبي أفضل الخيارات وإن كانت له سلبياته إلا أنه يجب أن تقابله سياسة مالية اقتصادية موضوعية على قدر بالغ من الدقة والموضوعية تعمل على تقليص هذه السلبيات، فضلاً عن تحقيق موازنة بين منافع وكلف الاستثمار الأجنبي المباشر⁽²⁴⁾.

لذلك يجب أن تكون الأهداف المرجو تحقيقها من الاستثمار الأجنبي في العراق تتمثل بالآتي⁽²⁵⁾:

1. استغلال الموارد المادية والبشرية المتاحة الاستغلال الأمثل.
2. الوفاء بالاحتياجات المحلية بدلاً من الاعتماد على الاستيراد.
3. يوفر الاستثمار الأجنبي المباشر الموارد المالية بالإضافة إلى التكنولوجيا المقدمة.
4. يساهم في فتح أسواق جديدة عن طريق ربط الإنتاج المحلي بحاجة الأسواق الخارجية.
5. تحسين ميزان المدفوعات والحد من تأثير الديون الخارجية وفوائدها.
6. زيادة الإمكانات التصديرية وتعزيز القدرات التنافسية في الأسواق الخارجية. 7. العمل على زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاع النفطي.
8. دعم العلاقات الاقتصادية بين العراق والدول المتلقية.

وبما أن الاستثمار الأجنبي يوسع فرص النمو من خلال خلق وظائف جديدة وزيادة فرص العمل أي سيلعب دوراً كبيراً في توسيع الطاقات الإنتاجية ، وكما معروف بأن القطاع النفطي في العراق هو المتصدر لكل القطاعات في اجتذاب الاستثمارات الأجنبية وفي التأثير على عملية النمو فإن الاستثمار هو السبيل الأمثل للنهوض بالاقتصاد العراقي، لذا يجب أن يكون المؤشر الأساس لقياس أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المحلي هو نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي تكوين رأس المال الثابت ومساهمة الاستثمار في زيادة تكوين رأس المال الثابت الذي يؤدي إلى زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي، ولكي يصبح الاستثمار حقيقياً يجب أن يترتب عليه خلق طاقات إنتاجية.

تجدر الإشارة إلى أن القطاع العام في العراق استحوذ على القسم الأكبر من التكوين الرأسمالي قياساً بالقطاع الخاص وذلك تبعاً للنهج الاشتراكي المتبع في العراق، إذ يشير الجدول (3) إلى إجمالي التكوين الرأسمالي للقطاع العام والخاص إذ بلغ عام 1997 ما قيمته (44183.0) مليون دينار عراقي بالأسعار الجارية ثم أخذ بالارتفاع خلال الأعوام اللاحقة، إذ بلغ (412065.1) مليون دينار عام 1998 و(754492.6) و(1465252.7) و (2531440.9) و (2199076.7) مليون دينار خلال الأعوام 1999، 2000، 2001، 2002 على التوالي، حيث ازداد بمعدل نمو مركب موجب (91.97%) للمدة (1997-2002).

وبعد عام 2003 وسقوط النظام السابق في العراق تزايد الاهتمام بالاستثمار لدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية في العراق حيث ارتفع إجمالي التكوين الرأسمالي للقطاعين العام والخاص من (2857807.0) مليون دينار عام (2004) إلى (16911154.6) مليون دينار عام 2006 ثم انخفض نتيجة التدهور الأمني والسياسي وزيادة عمليات الإرهاب إلى (7530404.4) مليون دينار عراقي عام 2007 وبعد تحسن الوضع الأمني وسيطرة الحكومة على المشهد السياسي ارتفع إجمالي التكوين



الرأسمالي إلى (23240539.1) مليون دينار عام 2008 ثم ارتفع إلى (18789144.7) مليون دينار عام 2012 وبمعدل نمو مركب موجب (23.27%) للمدة (2004 - 2012) كما موضح في الجدول (3).

وعند النظر إلى مؤشر نسبة التكوين الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نلاحظ ارتفاع هذه النسبة من (0.29%) عام (1997) إلى (2.41%) عام 1998، ثم أخذت بالانخفاض إلى (2.2%) عام 1999 ثم ارتفعت إلى (2.9%) و (6.13%) و (5.36%) للأعوام (2000 و 2001 و 2002) على التوالي. وبعد عام 2003 شهدت هذه النسبة ارتفاعاً من (5.37%) عام 2004 إلى (7.69%) عام 2006 ونظراً لتدهور الوضع الأمني وازدياد عمليات الإرهاب انخفضت هذه النسبة إلى (6.76%) عام 2007 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (14.80%) عام 2008 نتيجة تحسن الوضع الأمني والسياسي وسيطرة الحكومة على مرافق الحياة، ثم انخفضت هذه النسبة بعد عام 2008 وصولاً إلى (8.19%) عام 2012، وهذا جاء بسبب زيادة النفقات الاستهلاكية وانخفاض النفقات الاستثمارية مما سبب زيادة طفيفة في إجمالي التكوين الرأسمالي حيث ارتفع من (17588985.4) مليون دينار عراقي عام (2011) إلى (18789144.7) مليون دينار عام 2012 وبمعدل نمو سنوي بسيط موجب (6.8%) وبزيادة مقدارها (1200159.3) مليون دينار عراقي وكما موضح في الجدول (3). أما نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعراق إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية قد بلغ (0.01%) عام 1997 و (0.07%) عام 1998 ثم ارتفعت هذه النسبة إلى (0.21%) و (0.82%) و (1.03%) للأعوام (2003 و 2004 و 2005) على التوالي ثم ارتفعت بزيادة متواضعة وصولاً إلى (1.3%) عام 2012، كما موضح في الجدول (3).

وأخيراً نجد أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للعراق إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت فقد بلغت (3.33%) عام 1997 ثم انخفضت إلى (2.75%) عام 1998 لتعاود الارتفاع إلى (15.25%) عام 2004 أثر الانفتاح الاقتصادي للعراق على العالم الخارجي والذي بدوره يعمل على تعزيز وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى العراق، وذلك لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، ثم أخذت هذه النسبة بالانخفاض أقل مما كانت عليه عام 1997 وذلك بسبب تدهور الوضع الأمني وازدياد عمليات الإرهاب حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بالأسعار الجارية (3.32%) عام 2006 وبعد تحسن الوضع الأمني وسيطرة الدولة على مرافق الحياة مما سبب انخفاض العمليات الإرهابية حيث أخذت هذه النسبة بالارتفاع بعد عام 2006 وصولاً إلى (13.61%) و (3.85%) و (13.82%) للأعوام (2010، 2011، 2012) على التوالي وكما موضح في الجدول (3).

ويمكن أن تمثل الاستثمارات الأجنبية المباشرة بعد عام 2003 أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد العراقي في ضوء ما يعانيه من معضلات اقتصادية تتمثل في الاختلالات الهيكلية والتضخم والبطالة والفقر.. الخ، التي من الممكن أن يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر في معالجتها وذلك بخلق مجالات عمل مقرونة باكتساب المهارات والمؤهلات الجديدة من خلال إعداد الدورات التدريبية والتعليمية ونقل



التكنولوجيا والمبتكرات العلمية الحديثة في مجال الإدارة الحديثة والإنتاج لرفع إنتاجية العمل والكفاءة الاقتصادية وتنمية الصادرات من خلال زيادة الإنتاج والطاقة الإنتاجية.

إن عملية التنمية الاقتصادية وإعادة الإعمار في العراق تتطلب توافر موارد هائلة تقدر بحوالي (358) مليار دولار وعليه تتطلب هذه العملية موارد مالية كبيرة لا يمكن معها الاعتماد على عوائد النفط الخام والتي تتركز عليها النسبة الأكبر من الصادرات العراقية وذلك نظراً لما قد يترتب على ذلك من مخاطر تتمثل في غياب الضمانات لاستمرار هذا المورد الحيوي بصورة ثابتة ومستمرة تبعاً للاضطرابات التي تحصل في سوق النفط العالمية وتذبذب عائدات الصادرات النفطية، وعلى ذلك فإن هناك حاجة ماسة لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية لتعويض النقص الحاصل في الموارد المحلية والتي تتمثل أهم أسبابها في انخفاض مستويات الدخل الحقيقية وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك⁽²⁶⁾.

إذ شهد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ارتفاعاً من (1047.8) دينار عراقي عام 1997 إلى (1371.8) دينار عراقي عام 1998، ثم ارتفع أيضاً إلى (1626.2) دينار عام 2000، وقد شهد متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي تذبذباً على مدار الأعوام التالية وصولاً إلى عام 2007 حيث بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي (1450.0) مليون دينار عراقي بعد تحسن الوضع الأمني وسيطرة الحكومة على مرافق الحياة ارتفع متوسط نصيب الفرد العراقي من الدخل القومي إلى (1731.2) مليون دينار عراقي عام 2008 ثم انخفض إلى (1427.5) مليون دينار عام 2009 نتيجة للأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العراقي كونه اقتصاد ريعي ثم عاود إلى الارتفاع عام 2011 حيث وصل متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي إلى (1706.6) مليون دينار عراقي⁽²⁷⁾.

وتبرز الحاجة إلى جذب الاستثمارات وبالأخص الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل الظروف الحالية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي التي تتطلب إعادة الإعمار، فرغم الفائض في الموازنة العامة إلا أنه ليس هناك إدارة سليمة وصحيحة لاستغلال هذا الفائض حيث ارتفع هذا الفائض في الموازنة العامة من (0.87) ترليون دينار عام 2004، إلى (20.85) ترليون دينار عراقي عام 2008 ثم انخفض (2.64) ترليون دينار عراقي عام 2009، ثم عاود هذا الفائض بالارتفاع إلى (29.1) ترليون دينار عراقي عام 2012⁽²⁸⁾.

وبالإضافة إلى هذا الفائض في الموازنة العامة إلا أن هناك هروب لرؤوس الأموال المحلية إلى الدول الصناعية والدول المجاورة نتيجة لتردي الأوضاع الأمنية والسياسية التي أسهمت في هروب بعض الموارد المالية التي بلغت مجموع التراكمات الاستثمارية العراقية في الدول العربية من عام 1985 ولغاية 2008 بلغ (577.2) مليون دولار⁽²⁹⁾.



جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية وتراكم رأس المال الثابت للقطاعات العام والخاص وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق للمدة (1997-2012) مليون دينار عراقي

السنة	(1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية GDP	(2) إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعات العام والخاص	(3) الاستثمار الأجنبي المباشر FDI	نسبة 2/1 %	نسبة 3/1 %	نسبة 3/2 %
1997	15093144	44183.0	1471	0.29	0.01	33.3
1998	17125847.5	412065.1	11340	2.41	0.07	2.75
1999	34464012.6	754492.6	- 13804	2.2	- 0.04	- 1.83
2000	50213699.9	1465252.7	- 5790	2.29	- 0.01	- 0.40
2001	41314568.5	2531440.9	- 11574	6.13	- 0.03	- 0.46
2002	41022927.4	2199076.7	- 3914	5.36	- 0.01	- 0.2
2003	29585788.6	—	61952	-----	0.21	-----
2004	53235358.7	2857807.0	435900	5.37	0.82	15.25
2005	73533598.6	10182362.2	756535	13.85	1.03	7.43
2006	95587954.8	16911154.6	561861	17.69	0.6	3.32
2007	111455813.4	7530404.4	562240	6.76	0.5	7.47
2008	157026061.6	23240539.1	2214208	14.80	1.4	9.53
2009	130642187	14950241.8	1869660	11.44	1.4	12.51
2010	158521511.5	11998639.2	1633320	7.57	1.03	13.61
2011	211309950.6	17588985.4	2435940	8.32	1.2	13.85
2012	229414612.5	18789144.7	2972134	8.19	1.3	15.82

المصدر:

1. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية (1997 - 2012).

2. النسب المئوية من استخراج الباحث.

إن استجابة الاستثمار الأجنبي قد تعتمد على درجة انفتاح البلد المضيف على التجارة الخارجية وهو أمر قد يؤدي إلى الإنتاجية وروح المنافسة، وعليه يمكن القول أنه كلما كان الاقتصاد منفتحاً من المحتمل قيام أو نشوب أي نوع من الاستثمار. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج الانفتاح الاقتصادي تؤثر بشكل إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية وخير دليل على ذلك الدراسة التي أجريت عام 2002 من قبل لأديسون وهشميتي (Addison and Heshmati) على مجموعة من الدول النامية (1988-1990) حيث توصلت الدراسة إلى أنه كلما زاد حجم التجارة الخارجية وخصوصاً الصادرات منها، كلما زادت فرص المستثمر في الإنتاج والتوزيع من خلال التصدير إلى الأسواق العالمية، حيث سيقع الإيرادات المتحققة من التصدير مما يكون حافزاً على جذب الاستثمارات الأجنبية، والسبب يعود إلى أن رؤوس الأموال أصبحت تتحرك بحرية وتنتقل من بلد إلى آخر⁽³⁰⁾.



أصدرت الحكومة العراقية خلال المدة (1927 - 2003) عدداً من القوانين والقرارات كان الهدف منها جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق إلا أن هذه السياسة لم تسهم بالثبات لأنها لم تكن مبنية على أيديولوجية واضحة وأصيلة⁽³¹⁾.

حيث ارتفع حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من (1) مليون دولار عام (1997) إلى (7) مليون دولار عام 1998. ثم شهد حجم التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً كبيراً إذ بلغ (-7) (-3) (-6) (-2) ملايين الدولارات خلال الأعوام (1997، 2000، 2001، 2002) على التوالي كما في الجدول (4)، إذ تثير القيم السالبة إلى عدم وجود استثمارات تذكر وإلى التدفق المعاكس لما موجود منها بسبب الوضع الأمني المتردي والاضطراب السياسي الذي عاشه الاقتصاد العراقي طوال هذه المدة، ثم ارتفع إلى (32) مليون دولار عام 2003، وبعد سقوط النظام السابق عام 2003 ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (300) مليون دولار عام 2004 ثم إلى (515) مليون دولار عام 2005 وبمعدل نمو سنوي موجب (17.7 %) وهذا الارتفاع كان بسبب بيع تراخيص شركات الهاتف النقال في العراق، وكذلك التحسن النسبي في الأمن والاستقرار حيث بلغت نسبة التغير (8 %)، وبحلول عام 2006 ومع انتشار العنف والإرهاب انخفض حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى (383) مليون دولار وينسبة تغير سالبة (25.63 - %)، إلا أنه مع التحسن الذي طرأ عليه 2007 من خلال توسع وزيادة سيطرة الحكومة على الجانب الأمني ارتفعت حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى (448) مليون دولار عام 2007 وينسبه تغير موجبة (17%) أي ازدادت بنحو 65 مليون دولار عن ما كانت عليه عام 2006⁽³²⁾.

ثم ارتفع حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق على اثر قانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 إلى (1856) مليون دولار عام 2008 ثم انخفض إلى (139691598) مليون دولار لعامي 2009، 2010 على التوالي بسبب تردي الأوضاع السياسية والأمنية وكذلك تأثيرات الأزمة المالية العالمية عام 2008، وفي 2010/1/4 قرر مجلس الرئاسة إصدار قانون رقم (2) لسنة 2010 وهو قانون التعديل الأول لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006، وعلى أثر هذا القانون وما حمله من تحسن للمناخ الاستثماري ارتفعت حجم التدفقات للاستثمارات الوافدة إلى (2082) مليون دولار عام 2011، ثم إلى (2549) مليون دولار عام 2012، بمعدل نمو سنوي موجب (22.43 %) أي ازداد بنحو (467) مليون دولار عن ما كان عليه عام 2011، كما في الجدول (4).

أما صافي الاستثمار الأجنبي الذي يمثل الفرق بين الاستثمار المباشر للعراق في الخارج والاستثمار الأجنبي في الداخل، حيث شهد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر هو الآخر تذبذب حيث انخفض من 515 مليون دولار عام 2005 إلى (78) مليون دولار عام 2006، ثم ارتفع إلى (964) مليون دولار ثم إلى (1.822) مليون دولار للأعوام 2007، 2008 على التوالي، وبعد تدهور الوضع الأمني والسياسي وتأثيرات الأزمة المالية العالمية انخفض صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى (1.526) مليون دولار ثم إلى (1.423) مليون دولار عامي 2009، 2010 على التوالي، حيث انخفض بمقدار (103) مليون دولار عما كان عليه عام 2009.



إن صدور التعديل الأول لقانون الاستثمار رقم (13) لسنة 2006 المنعقد بتاريخ (2010/1/4) أدى إلى ارتفاع الصافي (الاستثمارات الأجنبية المباشرة) من (1.716) مليون دولار عام (2011) إلى (1.928) مليون دولار عام 2012، وبمعدل نمو سنوي موجب (12.35%) أي ازداد بمقدار (212) مليون دولار عما كان عليه عام 2011⁽³³⁾.

هذه الزيادة في التدفقات الواردة للاستثمارات الأجنبية في العراق تبدو متواضعة جداً بسبب عدم توافر المناخ الاستثماري ولعل أهم متطلبات المناخ الاستثماري يمكن إجمالها بالآتي⁽³⁴⁾:

1. توفير الأمن والاستقرار السياسي بشكل عام.
2. توفير الأطر القانونية والشرعية.
3. توفير الملاكات الكفوءة.
4. استحداث مراكز للمعلومات الاستثمارية.
5. إعادة هيكلة الإطار المؤسسي لأجهزة الدولة وتفعيل مؤسسات المجتمع المدني.
6. استحداث المؤسسات الداعمة لاقتصاد السوق.

وبإمكان العراق الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية عبر توجيهها إلى القطاعات ذات الأولوية التي يتم اختيارها وفق معايير كالميزة النسبية والمعايير الاجتماعية كإنتاج السلع الضرورية ومعايير تحقيق أهداف التنمية وتحقيق هدف التطور التقني، وبهذا يتم التركيز على المشروعات التي يكون العراق بحاجة إلى منتجاتها كمواصفات وأسلوب ومواد إنتاج بموجب المواصفات الدولية.

وأخيراً يمكن القول أن المناخ الاستثماري بأنه مجموعة من العوامل التي تشكل البيئة العامة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والقانونية وغيرها، والتي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في أداء الاستثمار وربحيته كالسياسات الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية والسياسية واستقرارهما والإطار القانوني والإداري والمؤسسي الذي يحكم الاستثمارات الأجنبية، وهكذا نجد أننا أمام مفهوم مركب، وقد تكون عناصر هذا المناخ مناسبة في فترة معينة لكنها ليست كذلك في فترة أخرى نتيجة للتطورات في الدول المنافسة⁽³⁵⁾.

جدول (4) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى العراق للمدة (1997-2012) مليون دولار

السنة	FDI	السنة	FDI
1997	1	2005	515
1998	7	2006	383
1999	-7	2007	448
2000	-3	2008	1856
2001	-6	2009	1598
2002	-2	2010	1396
2003	32	2011	2082
2004	300	2012	2549

1. NCT ND, WORLD investment Report 2008, (NEW YORK 2008), P.314.

2. NCTND, WORLD investment Report 2013, (NEW YORK and Geneva, 2013), P.215.



3. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، برنامج إدارة الحكم الصالح في الدول العربية إحصاءات ومؤشرات، (نيويورك، الأمم المتحدة، 2009)، معلومات متاحة على شبكة الانترنت: www.undp.org.

خامساً: الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1. أضع النظام السابق فرصة التقدم والتطور والفوائض المالية الذي حصل عليه في سبعينات القرن الماضي عبر دخوله الحروب والمغامرات العسكرية والسياسية وصولاً إلى الحصار الاقتصادي والعقوبات الدولية الذي أدى إلى انهيار كل مرافق الحياة في الاقتصاد العراقي .
2. اعتماد الاقتصاد العراقي على مورد واحد فقط وهو النفط وبشكل كامل ، جعل المؤشرات الاقتصادية بأجمعها تعتمد في تطورها على قطاع النفط والعوائد المتحققة منه، حيث أصبح النفط المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة للدولة منذ اكتشاف النفط وحتى وقتنا الحاضر .
3. إن من أهم نتائج سقوط النظام السابق عام 2003 هو بروز ظاهرة التحول نحو اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي.
4. وقف النظام السابق في العراق منذ اكتشاف النفط وحتى عام 2003 موقفاً سياسياً تجاه الاستثمارات الأجنبية المباشرة مما زاد من التضارب بين السياسة والاقتصاد.
5. إن الوضع الأمني في العراق بعد عام 2003، غير مؤهل لدخول الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكنه لا يمنع الأساليب الأخرى للدخول مثل التراخيص والامتياز والتوكيل والمشاريع المشتركة، أما إذا تحسن الوضع فمن الخطأ دخول الاستثمارات الأجنبية دون دراسة مسبقة إلا أن ذلك سيسبب إزالة المشاريع العراقية في السوق المحلية وهي خسارة كبرى.
6. إن الاستثمار المحلي لم يكن مؤهلاً للقيام بمهمة الاستثمار وذلك لأسباب تمثلت بالتمويل والتسويق والإطار المؤسسي ومشكلة المعلومات والبيانات والدراسات المسبقة.
7. لم يسهم المناخ الاستثماري في العراق في تحفيز وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمستوى المطلوب بسبب ضعف الاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي.
8. إن الانفتاح الاقتصادي ساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي إلا أن هذا النمو متأثراً فقط من القطاع النفطي وهذا ما جعل العراق دولة ريعية.
9. دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في العراق حقق للاقتصاد العراقي ارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادي مثل بقية البلدان التي استضافت الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أننا نختلف من حيث المناخ الاستثماري المتوفر.

التوصيات:

1. الانفتاح الاقتصادي الذي جاء نتيجةً لانتقال الاقتصاد العراقي من الاقتصاد المركزي إلى الاقتصاد الحر، يجب أن يعمل على تحقيق الأهداف التالية :
- زيادة النمو الاقتصادي ،
 - تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي .
 - زيادة فرص العمل والقضاء على الفقر .
 - زيادة وتعزيز دور القطاع الخاص .



2. الانفتاح الاقتصادي يجب أن يكون تدريجياً أي شيئاً فشيئاً تجنباً للأخطاء وارتفاع الكلف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
3. الانفتاح الاقتصادي لا بد أن يكون معززاً للنمو في كافة القطاعات الاقتصادية وليس قطاع النفط فقط ، أي يجب إعادة هيكلة وإعمار القطاعات الاقتصادية.
4. الانفتاح الاقتصادي كما هو معلوم جاذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلا أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق يجب أن يكون وفق مبدأ الشراكة وذلك لزيادة الخبرة والتجربة ونقل التكنولوجيا المطلوبة ويعطي الدولة القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة.
5. الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى العراق يجب أن يعمل على نقل التكنولوجيا التي تلائم الاقتصاد العراقي وعدم السماح بنقل التكنولوجيا متقدمة في بلدانها أو الفروع الأخرى للشركات المتعددة الجنسية.
6. الاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن يكون ملائماً للسوق والحاجة العراقية وترك الاستثمارات التي لا تضيف أي تطور للاقتصاد العراقي سوى تحويله إلى سوق استهلاكية كما هو الحال في الوقت الحاضر، حيث أصبح العراق سوقاً استهلاكياً كبيراً لكافة أنواع السلع والمنتجات.
7. جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى العراق يجب أن يكون لتحقيق جملة من الأهداف يمكن إجمالها بالآتي :

- التوجه نحو تشجيع الاستثمارات ذات المردودات الكبيرة.
 - توجيه الاستثمارات نحو إعادة بناء هياكل البنى الأساسية المدمرة.
 - توجيه الاستثمارات إلى القطاعات ذات الأولوية التي يتم اختيارها وفقاً لمعايير الميزة النسبية والمعايير الاجتماعية.
 - تشجيع الاستثمارات التي تولد تنوعاً في الناتج المحلي الإجمالي وليس الاعتماد فقط على قطاع النفط .
 - تشجيع الاستثمارات التي تعمل على تحسين الميزان التجاري العراقي.
 - تشجيع الاستثمارات وتوجيهها بين مختلف مناطق البلاد والتي تساعد في معالجة مشكلة البطالة والفقر .
- المصادر :

1. د. علي توفيق صادق و د. وليد عدنان الكردي، دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي (دمشق، أبو ظبي للطباعة والنشر، العدد السادس 2000)، ص 17.
2. عبدوس عبد العزيز، سياسة الانفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول العربية - دراسة حالة الجزائر، ص 45، متاح على شبكة الانترنت: <http://dspace.univ-tlemcen-dz/bifstream/112/792/Abdouss-Abdelaziz.doc>
3. د. عواطف عبد الرحمن، قضايا التبعية الإعلامية والثقافية في العالم الثالث (الكويت، دار المعرفة، 1984)، ص 29-30.
4. عبد الله جميل النصيرات، الإنتاج الاقتصادي وتأثيراته على التنمية في الأردن، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة المستنصرية، بغداد، 2002، ص 26-27.



5. باسمه كزار حسن، سياسات تحرير التجارة الخارجية وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي للمدة (2002-2007)، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، البصرة، 2008، ص 63.
6. د. عاطف لافي مرزوق، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي (العراق، مركز العراق للدراسات، 2007)، ص 87.
7. Hollis chenery. Sherman Robinson and Moshe synquin, Industrialization and Growth; A comparative study (New york; oxford university presss, 2008), P. 21.
8. صلاح عامر أو هونه البديري، تحليل وتقويم استراتيجيات التنمية الاقتصادية في العراق والخيارات البديلة للمدة (1990-2009)، رسالة ماجستير مقدمه إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعته القادسية، القادسية، 2010، ص 124.
9. باسمه كزار حسن، مصدر سابق، ص 63.
10. Christine Brandt. University Aat UIM, economic Geowth and openness an economitric Analysis For regions prebiminarg Virsion VoV 2004, P.13.
11. Hollis b. Chenery structural change and Development policy published For the world bank oxford university press, 1979, p.5.
12. Robert Elamany, Economic Growth and Econonmic Development (new york, 1979), p.50.
13. د. خالد واصف الوزني و د. أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي (الأردن، دار وائل للنشر، الطبعة السابعة، 2005)، ص 381.
14. د. هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، (الأردن، دار صفاء للنشر، 2005)، ص 347-348.
15. محاضرات إلقاء د. بشير هادي عودة على طلبة المرحلة الرابعة كلية الإدارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، مادة أساليب التخطيط، للعام الدراسي، 2004-2005.
16. عبدوس عبد العزيز، مصدر سابق، ص 34-35.
17. د. أحمد الكواز، التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، جسر التنمية، العدد الثالث والسبعون، آيار 2008، ص 29.
18. دنيا أحمد عمر، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في أقطار عربية، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل، الموصل، 2005، ص 29.
19. د. أحمد الكواز، مصدر سابق، ص 11.
20. محمد صباح يعقوب، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تطوير صناعة النفط والغاز في العراق للمدة (2009-2012)، بحث دبلوم مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، البصرة، 2014، ص 6-7.
21. UNcTA D, world Investment Report, 1998, Trends and determinants, (new york and Geneva, 1998), p. 350.
22. UNCTAD, world Investment Report 1999, UN, new york, USA, 2000, p. 267.
23. د. تركي محجم الفوزا وآخرون، الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، ص 3-4، متاح على شبكة الانترنت: <http://www.cba.edu.ku/wtou/download/conf3/turki.pdf>.



24. جواد كاظم جبار، الحوافز والحماية القانونية للاستثمارات الأجنبية في العراق (لبنان، مطبعة البصائر، الطبعة الأولى، 2013)، ص 107-113.
25. أحمد عبد الله سلمان الوائلي، الضرورة والركائز الأساسية للانتقال من الأسلوب المخطط إلى الأسلوب التلقائي للنمو (العراق حالة راسية) أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، بغداد، 2009، ص 173.
26. خولة رشيد حسن، مناخ الاستثمار في العراق للمدة (1997-2007)، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة البصرة، جامعة البصرة، 2010، ص 68-69.
27. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية (1997-2010).
28. د. علي خضير ميرزا، ملاحظات عامة على أرقام العجز والفائض في الميزانية العامة، متاح على شبكة الانترنت:
- <http://iraqueconomists.net/ar/2012/10/05>.
29. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار 2008، الكويت، 2008، ص 94.
30. سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، كانون الأول 2011، ص 23، متاح على شبكة الانترنت:
- <http://www.cbi.iq/documents/sahar-1.Pdf>
31. دنيا أحمد عمر، مصدر سابق، ص 29.
32. خولة رشيد حسن، مصدر سابق، ص 64.
33. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الإنذار المبكر للربع الرابع لسنة 2012، ص 24.
34. د. أديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي إلى أين (النجف الأشرف، دار المواهب للطباعة، 2011)، ص 251.
- د. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط (بصرة، مؤسسة وارث الثقافية، 2008)، ص 110.